



الأنظمة واللوائح والقواعد الخاصة بالأوراق المالية في المملكة العربية السعودية

كتبه الدكتور عبدالعزيز بن سعد الدغيثر ١٢/٠٥/١٤٤٥هـ - ٢٦/١١/٢٠٢٣م

أكد النظام الأساسي للحكم على حماية الأموال، فقد ورد فيه:
المادة السابعة عشرة: الملكية، ورأس المال، والعمل، مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة. وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية، وفق الشريعة الإسلامية.
المادة الثامنة عشرة: تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها، ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يعرض المالك تعويضاً عادلاً.
وتشمل الأوراق المالية: الأسهم والسندات والصكوك، كما تشمل وحدات الصناديق بأنواعها والنزاعات مع الشركات المالية في منتجاتها المالية، وقد شرحتها في عدة عروض تقديمية على الروابط الآتية:

(١) أحكام الأسهم (٢) السندات (٣) الصكوك

وفيما يأتي بيان أهم ما يتعلق بقضايا الأوراق المالية.

الاختصاص القضائي في نزاعات الأوراق المالية

أولاً: التنظيمات القضائية العامة التي يلزم فهمها في قضايا الأوراق المالية
يكون القضاء العام في المملكة ست محاكم:
المحكمة العامة – المحكمة الجزئية – المحكمة المالية – محكمة الأحوال الشخصية – المحكمة العمالية – محكمة التنفيذ. ويلحق بها المحاكم الجزئية.
والتشريعات السعودية المنظمة للقضاء بجميع دوائره واختصاصاته هي:

- نظام القضاء.
- نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي.
- قواعد اختصاصات وصلاحيات رؤساء المحاكم ومساعديهم.
- قرارات تفعيل المحاكم المتخصصة والاستئناف والعليا.
- اللائحة التنفيذية لإجراءات الاستئناف.
- اللائحة التنفيذية للاعتراض على الأحكام.
- لائحة التفديش القضائي.
- لائحة الوثائق القضائية.





- نظام المرافعات الشرعية.
- اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية.
- مكتبة نفع القضائية (التعاميم القضائية).
- **ثانيا: تنظيمات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية**
- لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية.
- وهو عرض توضيحي وأصله مادة تدريبية لمركز التدريب العدلي.
- نظام السوق المالية.
- المادة (٢٥/ب): إنشاء لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، ومهامها.
- **الاختصاص القضائي في النزاع مع البنوك في تمويل الأوراق المالية**
- اللجنة المصرفية.
- وهو عرض توضيحي وأصله مادة تدريبية لمركز التدريب العدلي.
- واللجنة أنشئت في الأساس بموجب الأمر السامي رقم (٨/٧٢٩) وتاريخ ١٠/٧/١٤٠٧هـ،
- والأنظمة التي تحكمها هي:
- نظام البنك المركزي السعودي
- قواعد الاختصاص المكاني للجان المنازعات المصرفية ولجان الفصل في المخالفات
- والمنازعات التمويلية
- قواعد لجان الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية.
- **الإثبات في قضايا منازعات الأوراق المالية**
- نظام الإثبات.
- ضوابط إجراءات الإثبات إلكترونياً .
- الأدلة الإجرائية لنظام الإثبات .
- وقد وضعنا النظام بتشجير وتوضيح يسهل فهمه، على الرابط: تشجير نظام الإثبات .
- **اختصاص محاكم التنفيذ ولائياً في تنفيذ الأحكام الصادرة ن لجان**
- **الأوراق المالية**
- نظام التنفيذ.
- اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ.





● لائحة مقدمي خدمات التنفيذ.

● ضوابط إيقاف الخدمات.

اختصاص المحاكم الجزائية في دعاوى جرائم الأوراق المالية

● نظام الإجراءات الجزائية.

● اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية.

● تحديد إجراءات سماع دعوى رد الاعتبار.

● تعميم الرجوع عن الإقرار الموجب للعقوبة التعزيرية.

● نظام هيئة التحقيق والادعاء العام (نظام النيابة العامة).

● لائحة أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام (النيابة العامة) والعاملين فيها.

قضايا أتعاب المحاماة في منازعات الأوراق المالية

● نظام المحاماة.

● اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة.

وقد كتبت كتاباً عن أتعاب المحاماة، وهو منشور في موقع سيمانور لنشر الكتب التفاعلية

الإلكترونية.

أهم الكتب المقترحة في الأوراق المالية

- (١) أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة ، تأليف : مبارك السليمان
- (٢) الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي ، تأليف : أحمد الخليل
- (٣) الصناديق والودائع الاستثمارية ، تأليف : يوسف الشبيلي
- (٤) الصكوك أحكامها وضوابطها وإشكالاتها ، تأليف : فهد المرشدي
- (٥) صكوك الإجارة (دراسة فقهية تطبيقية تأصيلية تطبيقية) ، تأليف : حامد ميرة
- (٦) صكوك المضاربة ، تأليف : فيصل الشمري
- (٧) العقود المبتكرة للتمويل والاستثمار بالصكوك الإسلامية ، تأليف : خالد الرشود

سوابق قضائية مهمة في الأوراق المالية

● قرارات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية.

ويسرنا في شركة الدغيثر للمحاماة تقديم الاستشارات في القضايا المالية، وعقد ورش العمل والتدريب والترافع في القضايا ويكون التواصل عبر عناوين الشركة.

